

ارتفاع صافي الربح بنسبة 10 في المئة

الغانم: 8.7 ملايين دينار أرباح «الخليج» في الربع الأول من 2014



عمر الغانم



بنك الخليج

أعلن بنك الخليج أمس عن تحقيق صافي ربح يبلغ 8.7 ملايين د.ك. عن الربع الأول من عام 2014، بارتفاع نسبتته 10 في المئة مقارنة بمقدار 7.9 ملايين د.ك. لنفس الفترة من عام 2013. وبلغت الأرباح التشغيلية قبل الخصصات 23.6 مليون د.ك. مقابل 23.0 مليون د.ك. لنفس الفترة من العام الماضي. وقد واصل البنك إستراتيجيته الرامية إلى بناء ميزانية عمومية قوية من خلال زيادة الخصصات العامة الإحترازية إلى 162 مليون د.ك. وخفض نسبة القروض غير المنتظمة من 6.5 في المئة إلى 5.4 في المئة خلال الربع الأول من هذا العام. وقام البنك بزيادة نسبة التغطية الإجمالية للقروض غير المنتظمة إلى أكثر من 214 في المئة.

وتعليقاً على هذه النتائج، صرح عمر فتيحة الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «لقد شهد الربع الأول من العام بداية قوية للسنة، حيث أحرز بنك

الخليج تقدماً ملحوظاً في تنفيذ إستراتيجية النمو الممتدة لخمس سنوات، مع استمرار التركيز على العملاء واتباع النظام المالي الحصيف، وتنطلق إلى المزيد خلال الجزء المتبقي من السنة». ومن جانبه، صرح سيزار بويغو، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، قائلاً: «يسرني أن أعلن

عن النتائج الإيجابية التي حققها بنك الخليج خلال الربع الأول من العام، وبالإضافة إلى زيادة صافي الربح، فقد شهدت القروض نمواً بواقع 13.9 في المئة وانخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى 5.4 في المئة، وهي مستمرة في الانخفاض وتقترب من الرقم القبول على المدى الطويل».



سيزار بويغو

ونحن بصدد الانتهاء من حل المشكلات الموروثة، وقد شارفت الفترة الطويلة من التعافي على الانتهاء، وعليه، يمكننا تحويل تركيزنا إلى خدمة عملائنا على نحو أفضل، ومواصلة النمو معهم. وذلك بفضل القاعدة القوية التي نرتكز عليها في تحقيق تلك الأهداف».

أغلقت على تراجع في مؤشراتها الثلاثة

الضغوط البيعية وعزوف بعض المحافظ وراء انخفاض تداولات البورصة



تراجع أداء السوق

أدت الضغوط البيعية والعزوف التدريجي لبعض المحافظ المالية عن البورصة في مجريات حركة جلسة سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» دوراً كبيراً في الانخفاض الذي طال مؤشرات وأغلقها في المنطقة الحمراء.

وعلى الرغم من بروز المنهجية المضاربة التي سيطرت على الجلسة فإن بعض الأسهم الصغيرة حاولت تعديل مستوياتها السعرية لكنها لم تفلح. فتلخا للمكبات المتواصلة عليها والتي كانت متفاوتة من سهم إلى آخر وكذلك من قطاع إلى آخر خاصة في الساعة الأولى من بداية الجلسة.

وكان لافتاً في الجلسة أيضاً استمرار حال قفائين في أداء بعض الشركات في القطاعات المهمة كما كان لأسهم الشركات غير الكويتية حراك من بعض المتداولين الذين ياملون بجني الأرباح منها على اعتبار أن بعض منها مزروع الإدراج.

وساهمت عوامل سلبية في مجريات الجلسة الأمر الذي انعكس على المؤشر السعري شوارنه بسبب

المؤشر السعري لبورصة الكويت انخفض 65.22 نقطة ليصل عند مستوى 7495 نقطة وبلغت القيمة النقدية نحو 25.8 مليون دينار. تمت عبر صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت نحو 188.09 مليون سهم. والحق سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» تداولاته أسس على انخفاض في مؤشرات الثلاثة بواقع 65.2 نقطة للسعري والوزني بواقع 2.82 نقطة و «كويت 15» بـ 8.8 نقطة.

أداء سبلي لبعض المحافظ المالية تجاه أسهم الشركات المرخصة التي تتراوح أسعارها بين 100 و 200 فلس على الرغم من وجود تركيز لاواسر الشراء على بعض الأسهم المتناقلة. ويتوقع أن تشهد جلسة غد مزيداً من التراجع ولذا لاإعلانات أرباح الشركات عن أدائها المالي خلال الربع الأول من عام 2014 إضافة إلى ارتفاع عمليات التجميع وحصد الأرباح والتربح والانتظار لجلسات أخرى للدخول باستراتيجيات جديدة. يذكر أن

«زين» شاركت في المعرض الوظيفي التابع لـ «AUM»



جانب من مشاركة زين

أعلنت زين أكبر شبكة اتصالات متطورة في الكويت عن مشاركتها في فعاليات المعرض الوظيفي في دورته الأولى، والذي استضافته ونظّمته جامعة الشرق الأوسط الأمريكية AUM طوال يوم الاثنين 14 أبريل الجاري في الحرم الجامعي بمنطقة العقيلة. وركزت الشركة في بيان صحافي أن مشاركتها المستمرة في المعارض الوظيفية التي تقام على مدار السنة تابعة من إيمانها بأن قطاع الموارد البشرية من القطاعات الحيوية والتي لها دور كبير في مسيرة الشركات والمؤسسات، وأنها كواحدة من المؤسسات الاقتصادية الرائدة في القطاع الخاص تعتبره العصب الحيوي لأي مؤسسة فعالة.

وكشفت «زين» أنها قامت ممثلة بقطاع الموارد البشرية الراشدة في تطوير مبادرات الهدف فهي حريصة على أن تكون بيئة عملها هي الخيار المفضل للكفاءات الوطنية. وأضافت «زين» أن سياسة عملها بخلاف أنها تحتوي على

العديد من المحفزات الوظيفية التي تضمن تحقيق أعلى كفاءة إنتاجية، فأنها تتسم في ذات الوقت بمجموعة ملامح رئيسية أهمها على الإطلاق الارتقاء بمقرات مواردها البشرية، وإعداد قيادات وطنية تكون قادرة على استكمال مسيرة التطور.

البشري هو من أهم أنواع الاستثمار على الإطلاق، مشيرة إلى أنها وفي إطار تحقيق هذا الهدف فهي حريصة على أن تكون بيئة عملها هي الخيار المفضل للكفاءات الوطنية. وأضافت «زين» أن سياسة عملها بخلاف أنها تحتوي على

زوار المعرض من طلبة وطالعات الجامعة تعرفوا على تجربتها الرائدة في تطوير مبادرات الهدف فهي حريصة على أن تكون بيئة عملها هي الخيار المفضل للكفاءات الوطنية. وأضافت «زين» أن سياسة عملها بخلاف أنها تحتوي على

خلال افتتاح مؤتمر ومعرض الكويت الثالث للنفط والغاز

العمير: عقود الوقود البيئي ستعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي



علي العمير

قال وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية الدكتور علي العمير أن العقود التي تو توقيعها لمشروع الوقود البيئي ستعكس إيجاباً على الاقتصاد الكويتي. وأضاف العمير في تصريحات للصحافيين على هامش افتتاح مؤتمر ومعرض الكويت الثالث للنفط والغاز أمس أن هناك جهوداً كبيرة لتسريع جوده ما ينتج من البترول وتكريره من أجل مواكبة المواصفات العالمية والإشتراطات البيئية وتسويقها بشكل مناسب للأسواق العالمية.

وأوضح أن الكويت نجحت في توقيع عقود الوقود البيئي أمس والوصول إلى مرحلة الانطلاق

الملائمة مع الإشتراطات البيئية العالمية حتى تكون الأسواق العالمية مفتوحة أمام الكويت. وذكر أن الكويت لديها عقود حالية لاستيراد الغاز للسائل مع شركتي «شل» و «بي بي» لتوفير الكميات المطلوبة وتأمين الإحتياجات من تلك الكميات سواء لوزارة الكهرباء والماء أو إحتياجات الدولة الأخرى.

وقال العمير إن الأسواق العالمية على الرغم أنها مهددة بزيادة الانشاج إلى أن الوضع أنها مستقرة وسيتبقى كذلك مشيراً إلى أن الزيادة في الإنتاج يقابلها زيادة في الطلب ما يؤدي إلى مزيداً من الاستقرار لهذه الأسواق. ولفت إلى أن الكويت تنتج بما يتوافق مع إمكاناتها المتاحة مبيناً أن «من خططنا تعزيز هذا الإنتاج

عالمياً، وسيفقد النفط الصخري زخمه فيما بعد ويصبح التوجه أكثر نحو بيع المشتقات النفطية بدلاً من النفط الخام وسيكون مطلوباً من الدول المنتجة للنفط التقليدي سد الفجوة التي ستنتج عن تراجع إنتاج النفط الصخري» مبيناً أنه يتعين على دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط أن تعزز استثماراتها في الصناعة النفطية للبقاء قادرة على الإبقاء بالاحتياجات.

ولفت إلى أنه إذا ما تراجعت الأسعار إلى دون 80 أو 70 دولاراً للبرميل فربما يعاد النظر في مسألة وقف إنتاج النفط الخفيف. وحول توقيع الكويت لعقود الوقود البيئي قال إن «ذلك لا يعطي الكويت ميزة في أسواق المشتقات العالمية فحسب بل أنه أمر مطلوب للإبقاء بالاحتياجات البيئية على الصعيدين المحلي والإقليمي» مشيداً على أن بيع المشتقات النفطية أجدي من بيع النفط الخام من الناحية الاقتصادية لا سيما وأن هذه المشتقات ستكون متوافقة لأرقى المعايير العالمية.

من ناحية قال السفير البريطاني لدى الكويت فرانك بيكر أنه يتعين على الكويت أن تعزز استثماراتها وفتح الباب أمام الاستثمارات الخارجية المباشرة في القطاع النفطي. وقال بيكر أن الترابط مع الأسواق العالمية يحتم ضرورة التفاعل فيما بينها والتعاون على مستوى تصحيح التقلبات المتقدمة وأرقى على مع الشركات العالمية وفي غياب هذا التعاون تصبح المشروعات الكبرى غير مجدية.

أعلن بحلول عام 2018/2017 الانتهاء من هذه الإنجازات الكبيرة وأن نستفيد من الشبكات البترولية

«الدولية للطاقة»: الطلب العالي على النفط

خلال 2014 سيصل إلى 92.7 مليون برميل

قال مدير اسواق الطاقة والامن في الوكالة الدولية للطاقة كسيوكي ساداموري ان الطلب على النفط خلال عام 2014 سيصل إلى 92.7 مليون برميل يوميا تبلغ حصة الشرق الأوسط منها 8.1 ملايين برميل. وأوضح ساداموري في ورقة عمل قدمها خلال الجلسة الأولى لمؤتمر ومعرض الكويت الثالث للنفط والغاز اليوم ان الصين ستصبح أكبر مستهلك للنفط في العالم بحلول عام 2030 في حين سترجع استهلاك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويتركز الطلب على الطاقة في قطاع النقل ويرتفع استهلاك الديزل بواقع 5.5 برميل يوميا.

وبين ان إنتاج النفط الخفيف في الولايات المتحدة وإنتاج النفط من المياه العميقة في البرازيل سيتصاعد حتى منتصف عشرينيات القرن الجاري في حين أن تراجع واردات الولايات المتحدة بسبب اكتشافها الذاتي وتراجع الاستهلاك في أوروبا سيؤدي إلى ضعف الطلب وتوجه منتجي الشرق الأوسط بصورة متزايدة إلى آسيا.

وإشار إلى ان إنتاج الطاقة الشمسية يسجل نموا في كل من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وفي تصريحات للصحافيين على هامش المؤتمر قال ساداموري «إذا استمر النمو فويا في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وكندا فلا شك أن دول أمريكا الشمالية ستصل إلى الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك وسيكون لذلك تأثير هائل على خارطة تجارة النفط العالمية وتلاحظ تماطوا في حجم التجارة بين ضفتي الأطلسي لصالح التجارة في منطقة الباسيفيك وآسيا».

وأكد أن تكلفة إنتاج النفط الصخري في أمريكا

حازت «دريك آند سكل الكويت» الشركة الفرعية التابعة لـ «DSC» آند سكل إنترنشيونال» في مجال أنظمة التصميم والهندسة والبناء المتكاملة الخاصة بالأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية والمقاولات المدنية والمياه والطاقة والسكك الحديدية والنفط والغاز. على عه أعمال هندسية بقيمة 68 مليون درهم إماراتي. لتنفيذ مشروع «مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي» في مدينة الكويت. كما فازت أيضا بعقدتين بقيمة 60 مليون درهم إماراتي. لتنفيذ أعمال الهندسة الميكانيكية والكهربائية والصحية ومكافحة الحرائق. وعقب استكمالها في شهر أكتوبر 2015.

سيتمثل «مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي» الواقع بالقرب من قصر السلام في قلب مدينة الكويت، أحد أبرز المعالم العمرانية التي تعكس تطور المشهد الثقافي المحلي وعلى الإرث الحضاري والتراثي في الكويت. ومن المقرر تجهيز المركز بأحدث التقنيات المتقدمة وأرقى المرافق عالية المستوى اللازمة لتنظيم مجموعة واسعة من

النشاطات الثقافية. وستقوم «دريك آند سكل الكويت» أيضا بتنفيذ أعمال الهندسة الميكانيكية والكهربائية والصحية لمشروع تطوير تجاري في منطقة القبلة في الكويت. ويتمحور نطاق العقد على أعمال التجديد والصيانة واستبدال الميزنرات واللوحات الكهربائية الرئيسية والمشروع قيد التنفيذ حالياً على أن يتم استكمالها بحلول شهر يونيو 2015. وستعمل الشركة أيضا على تنفيذ عقد أعمال

الهندسة الميكانيكية والكهربائية والصحية لمرفق صحي في منطقة الشويخ. حيث ستتولى مسؤولية تركيب «أنظمة التدفئة والتجوية والتكييف» «HVAC» وأعمال الهندسة الصحية ومكافحة الحرائق. ووصلت أعمال إنشاء المرفق الرعاية الصحية إلى مرحلة متقدمة ليتم استكمالها في الموعد المحدد في شهر مارس 2015.

وقال محمود صبري، مدير عام «دريك آند سكل الكويت»: «تحققت العقود الجديدة بأهمية استراتيجية بالنسبة لنا باعتبارها

دفعة قوية باتجاه تحقيق أهداف استراتيجيتنا الطموحة ضمن السوق الكويتية. ويسعدنا الدخول في مشروع تطوير «مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي» الذي سيمثل أحد أبرز المعالم المرموقة في الكويت. وهو ما يدفعنا إلى توفير أفضل الخدمات التي من شأنها ترسيخ مكانة المشروع كإضافة هامة للشهد العمراني المحلي. ونستند في تنفيذ العقود الجديدة إلى إمكاناتنا العالية التي لطالما شكلت دعامة أساسية لتعزيز حضورنا المحلي القوي

كشركة رائدة في مجال الأعمال الهندسية لا سيما عقب نجاحنا في تسليم مجموعة من المشاريع الحيوية مثل مكتب المحاسبة والتدقيق لدولة الكويت».

وأضاف صبري: «تمكنت «دريك آند سكل الكويت» من الحفاظ على سجل حافل بالنجاح في تسليم المشاريع بجودة عالية ووفق الجدول الزمني المحدد. وتنطلق بتفاؤل حيال الفرص المتاحة ضمن السوق الكويتية، وبالأخص على صعيد قطاع السكك الحديدية الذي يمكن أن تساهم «دريك آند سكل للسكك الحديدية» في دفع عجلة نموه عبر تنفيذ شبكات ومحطات القطارات عالية المستوى. وبالنظر إلى ما نتجت به من إمكانات تنافسية، لا سيما على صعيد القوى العاملة المؤهلة والتخصصات المتطورة، فإننا على أتم الاستعداد للدخول في مشاريع جديدة في الكويت التي تتيح خطة تنمية طموحة هذا العام. وتواصل الكويت الحفاظ على مكانتها كأحدى اسواق النمو الرئيسية التي تسهم في تعزيز إيرادات التي تعتبر اليوم شركة إقليمية رائدة في مجال خدمات التصميم المتكاملة وحلول الهندسة والبناء والإنشاء والمقاولات العامة وأعمال الهندسة الميكانيكية والكهربائية والصحية والمياه والطاقة والسكك الحديدية والنفط والغاز».



جانب من المؤتمر الصحافي